

# تركيا تقاوم الضغوط بحملة ترويج في أوساط الأعمال الأميركية

## أردوغان مطالب بتقديم تنازلات لجعل مناخ الاستثمار في وضع جذاب



يختزل لجوء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى أوساط الأعمال الأميركية، في تحرك اعتبره خبراء حملة علاقات عامة وجس نبض لإقناع الرئيس جو بايدن بجدوى ترتيب ودعم الجوانب الاستثمارية والشراكات بين البلدين بعيدا عن تعقيدات السياسة، حجم الإحباط الذي أصاب أنقرة بسبب عدم قدرتها على معالجة الخراب الاقتصادي الذي تسبب به.

إسطنبول - تحاول تركيا في ظل الرئيس رجب طيب أردوغان مقاومة الضغوط الكثيرة على اقتصادها عبر القيام بحملة ترويج في أوساط الأعمال الأميركية لإقناعها بجدوى ضخ رؤوس أموال في البلاد حتى تساعدها على الخروج من أزمتها المتراكمة.

ويجتمع أردوغان الأربعاء مع مسؤولين تنفيذيين من نحو 20 شركة أميركية كبرى لبحث الاستثمار في بلده، وهو تحرك يأتي تمهيدا لإجتماع مقرر في منتصف يونيو المقبل مع الرئيس الأميركي جو بايدن على هامش إجتماع لحلف الناتو في بروكسل.

وتشرف على تنظيم هذا اللقاء كل من غرفة التجارة الأميركية ومكتب الاستثمار التابع للرئاسة التركية واتحاد غرف التجارة وبورصات السلع التركي.

ويرى بعض المستثمرين والاقتصاديين أن المؤتمر خطوة غير كافية بالنسبة إلى الرئيس أردوغان لأن عليه إبراز النجاحات في برنامج الإصلاح، الذي يروج له منذ أن تولى الرئاسة بعد أن ظهرت عليه أوجه قصور كثيرة، مع تقديم تنازلات كثيرة للمساعدة في جعل الاقتصاد في وضع أكثر ثقة.

وعقدت أزمة كورونا من متاعب الاقتصاد التركي بشكل واضح العام الماضي ما أدى إلى انكماشه بواقع 3.8 في المئة، في الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات الأجنبية تعاني كذلك بسبب السياسية المتقلبة للرئيس أردوغان.



لقاء أردوغان مع تنفيذيين في شركات أميركية يهدف لإظهار أنقرة شريكا مهما

وفي حين لم تتضح هوية الشركات، التي ستشارك في المؤتمر الهاتفي المقرر، ما عدا مايكروسوفت وبنكوكس، فإن الإدارة الأميركية ليست طرفا في التخطيط لعقد، وهو ما يعني أن أنقرة تعمل من خلف الكواليس لدفع لوبي من رجال الأعمال الأميركيين في الدوائر المحيطة بالبيت الأبيض قبل نيل الضوء الأخضر من بايدن نفسه.

ومن بين الأسباب التي تدفع أنقرة إلى اتباع هذه الطريقة، هو أن معظم القطاعات المحلية المنتجة سجلت تراجعاً

كبيرا في إيراداتها بفعل تقلص الطلب عليها وتراجع أنشطتها التصديرية في أعقاب تداعيات الوباء في وقت يشتد فيه انهيار العملة المحلية. وفقدت الليرة منذ 2018 نحو 20 في المئة من قيمتها، وهي الأعلى تراجعاً بين عملات الأسواق الناشئة. وكندليل إضافي على ذلك هو تدهورها في تعاملات المستثمرين بواقع 0.7 في المئة مقابل الدولار لتصل إلى 8.45 ليرة للدولار، وهو أضعف مستوى لها في أكثر من أسبوع.

وخلال عامين من تولى بيرات البيرق صهر أردوغان منصب وزير المالية، والذي استقال بشكل مفاجئ في نوفمبر 2020، عانت تركيا من أزمة عملة، قبل أن تصل إلى مستويات متدنية قياسية عدة مرات مقابل الدولار العام الماضي.

وانخفضت التدفقات الاستثمارية الرأسمالية الأجنبية بشكل لافت منذ تراجع قيمة الليرة، وهو ما يعكس تخوف المستثمرين على دخول سوق تعاني من مشاكل وقد تجعلهم يسجلون الخسائر بدل الأرباح.

وقالت مصادر مطلعة على تفاصيل المؤتمر لوكالة رويترز، طلبت عدم ذكر هويتها، إن هذا الأسلوب هو طريقة لجس نبض الشركات الأميركية، أي أنه نوع من العمل التمهيدي قبيل لقاء بايدين وجها لوجه حيث تريد أنقرة أن "تصل إلى الرأي العام المحلي والدولي رسالة مفادها أن تركيا شريك مهم".

وفي حين أجمعت وكالة الاستثمار التابعة للرئاسة التركية واتحاد غرف

التجارة وبورصات السلع عن التعليق، قال المتحدث باسم غرفة التجارة الأميركية في رسالة بالبريد الإلكتروني، لم تكشف رويترز عن هويته، "هكذا إجتماع خاص وليس للنشر، لذا لا يسعنا تقديم أي تفاصيل".

مؤشرات عن اقتصاد تركيا

- 17 في المئة نسبة التضخم
- 19 في المئة نسبة أسعار الفائدة
- 8.45 سعر صرف الليرة أمام الدولار
- 21 مليار دولار حجم المبادلات التجارية الأميركية - التركية

وتؤكد البيانات أن النشاط الاقتصادي في تركيا ما زال ضعيفا إلى حد كبير، وأنه لا يملك فرصا للنمو رغم أن البنك الدولي يتوقع نموا هذا العام بواقع 5 في المئة، في ظل مستويات التضخم التي تقارب 17 في المئة وسعر الفائدة الرئيسي البالغ 19 في المئة والذي ينسف قدرة الشركات على الاقتراض لتوسيع نشاطها.

وهذا يعني أن مساعي أردوغان من أجل استمالة جبهة اقتصادية أميركية في الداخل إلى صفه قد تصطدم بعقبات لا حصر لها قبل جذب الاستثمارات الأميركية وليس لآمر علاقة بالوضع القائم بين أنقرة والإدارة الأميركية. وبعد أيام من تعهد البنك المركزي بتسديد السياسة النقدية في فبراير الماضي، قال أردوغان عقب إجتماع مجلس الوزراء إنه يعتقد أن "التوظيف

والاستثمارات سيرتفعان إذا جرى خفض أسعار الفائدة، وأن المستثمرين لن يضعوا أموالا في تركيا في ظل أسعار فائدة مرتفعة". وبعد اعتماد سياسات اقتصادية مؤيدة للنمو لسنوات عديدة بتدريعات غير تقليدية على السياسة النقدية، أدى مرسوم رئاسي في يونيو الماضي إلى إقناع المستثمرين الأجانب بأن المركزي فقد استقلاله عن السلطة ثم أدى تخفيض أسعار الفائدة من 24 في المئة إلى مستواها الحالي إلى هجرة المستثمرين الأجانب بعيدا عن الأسهم والسندات التركية.

ومنذ 2019، أريك المركزي، الذي يعمل على دعم جهود الحكومة لتحفيز النمو إثر أزمة العملة في العام 2018، توقعات المستثمرين مع تخفيضاته في أسعار الفائدة بمستويات لم تكن متوقعة. واستمرت عملياته خلال أزمة كورونا، مما قلل من جاذبية الاستثمار في السندات المحلية.

وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة الأميركية - التركية بلغ نحو 21 مليار دولار في 2019، ويقول البلدان العضوان في حلف شمال الأطلسي إنهما يستهدفان الوصول بها إلى 100 مليار دولار.

لكن ثمة عراقيل مثل الرسوم الجمركية الأميركية على الصلبي التركي وشراء أنقرة لأنظمة دفاع جوي روسية في 2019، مما دفع إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى طرد تركيا من الكونسورتيوم المنتج للمقاتلة أف - 35.

# سوق العمل السعودية تجني ثمار سياسة التوطين

وتستهدف الحكومة خفض نسبة البطالة بين مواطنيها إلى قرابة 7 في المئة بحلول 2030، وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي المنبثق عن "رؤية 2030".

بلغ معدل البطالة بين السعوديين 12.6 في المئة في الربع الأخير من 2020، منخفضا من 14.9 في المئة في الربع الثالث من نفس العام، بحسب آخر بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

## 2.24

مليون عامل وموظف أجنبي تخلوا عن وظائفهم في القطاع الخاص منذ مطلع 2017

وبلغ معدل البطالة ذروته نتيجة تفشي جائحة كورونا ليصل عند 15.4 في المئة في الربع الثاني من العام الماضي.

وتشترط الحكومة، عمالة محلية فقط في قطاعات عدة، كالتمريض والاتصالات والمواصلات، إضافة إلى منافذ البيع في نحو 12 نشاطا ومهنة، معظمها في قطاع التجزئة.

وهناك قناعة داخل الأوساط الاقتصادية السعودية بأن القرارات المتتالية ستؤدي إلى توفير مئات الآلاف من الوظائف للمواطنين في كافة مناطق البلاد بالتزامن مع تسريع إطلاق مشاريع استثمارية جاذبة للعمالة السعودية في تلك القطاعات.

وأطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السبت الماضي، برنامج "نطاقات" المطور، لتوفير وظائف لائقة وجاذبة للمواطنين، وزيادة مشاركتهم في سوق العمل.

الرياض - بدأت علامات انقلاب الموازين على سوق العمل في السعودية تظهر بوضوح أكثر بعد أربع سنوات من تنفيذ خطط توظيف المواطنين، حيث ظهرت أرقام رسمية لافتة حول تراجع عدد العمالة الأجنبية الوافدة.

ووفق آخر الأرقام فقد تخطى قرابة 2.24 مليون موظف أجنبي من القطاع الخاص السعودي عن وظائفهم خلال 51 شهرا، منذ مطلع 2017 حتى نهاية الربع الأول من 2021، أو ما يعادل أكثر من ربع العمالة الأجنبية في البلد الخليجي.

وتستند تلك الإحصائيات إلى بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، التي يسجل فيها جميع العاملين في القطاع الخاص، مواطنون وأجانب. ويعد تأمين العمالة الأجنبية إلزاميا في المؤسسة.

وهبط عدد الموظفين الأجانب إلى 6.25 ملايين فرد، مع نهاية الربع الأول من العام الجاري، مقابل 8.49 ملايين نهاية 2016، أي بنسبة تراجع 26.4 في المئة.

وفي المقابل، صعد عدد الموظفين السعوديين 166.75 ألفا إلى 1.84 مليون بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مقابل 1.68 مليون في نهاية 2016، بزيادة 10 في المئة.

وخلال الفترة ذاتها، هبط عدد موظفي القطاع الخاص بين سعوديين وأجانب بمقدار مليونين إلى نحو 8.1 ملايين بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مقابل 10.17 ملايين نهاية 2016، بنسبة انخفاض 20.4 في المئة.

وتزامن خسارة الموظفين الأجانب في السعودية لوظائفهم في القطاع العام، مع تسارع خطوات الحكومة لرفع وتيرة توظيف الوظائف في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

# مساع سودانية حديثة لتحفيز قطاع الصناعة

أكبر الشركات العالمية وفتح آفاق عمل تجارية وصناعية واقتصادية كبيرة.

ويقدّر اقتصاديون عدد المصانع في البلاد بنحو 6660 مصنعا، تنتج سلعا مختلفة، أبرزها السكر والإسمنت والمواد الغذائية وصهر الحديد، إضافة إلى صناعة الزيوت والتغلييف والجلود والبعض من الصناعات الهندسية.



منال أحمد الطيب

سنظم معرضا دوليا لطرخ فرص صناعية للاستثمار

وتقول تقارير حكومية إن نسبة المصانع المتوقفة عن النشاط بسبب الأزمات المالية التي تمر بها يبلغ قرابة 30 في المئة من المصانع العاملة، لكن العديد من البحوث والدراسات مستقلة في السودان تشير إلى أن عدد المصانع التي همدت ماكيناتها تتعدى نسبتها 80 في المئة.

وتقر الحكومة الانتقالية بوجود عوائق تعترض طريق الصناعة السودانية، وتقف أمام تقدمها وتطورها، تتمثل في قلة الموارد وصعوبات تمويلية وتقنية واجتماعية تتعلق بملكية المصانع في البلاد.



في ترقب الاستثمارات

الخرطوم - تسعى الحكومة الانتقالية في السودان لإعادة إحياء قطاع الصناعة الذي تأثر بشكل بالغ من الحظر الأميركي المفروض على الخرطوم طيلة عقدين من الزمن، رغم الصعوبات التي تعترض العديد من المصانع لانتشالها من أزمتها. وحتى تحفز القطاع بجذب استثمارات جديدة إليه، كشفت السلطات الثلاثاء من وزارة التجارة سنتنظم في شهر يوليو المقبل معرضا دوليا خاصا بالصناعات الغذائية والدوائية والأجهزة الطبية والكهربائية في معرض بري في العاصمة الخرطوم.

وشهدت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى منال أحمد الطيب رئيس مجلس إدارة شركة المنال المحدودة، المشرفة على المعرض، قولها إن "المعرض يعد الأول من نوعه وتشارك فيه العديد من الدول والشركات والمصانع المتخصصة في مجال الصناعة والأدوية والأغذية".

ومن بين الدول التي ستحجز لها مكانا في المعرض السعودية ومصر والبحرين وتونس والمغرب والعراق والكويت، فضلا عن دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا، إلى جانب شركات من آسيا وأفريقيا.

وأوضحت الطيب أن المعرض يعتبر الأشمل في مجال الصناعات المذكورة وفرصة للاطلاع على كل ما هو حديث من منتجات وعروض والتعرف على

قيمة السندات القائمة لديها 40 مليار دولار والقروض 3.9 مليار دولار. وتشير النشرة إلى أن السندات والقروض القائمة بلغت 29.4 مليار دولار في نهاية 2019.

وتقول حكومة أبو ظبي إن إصدار السندات جزء من إستراتيجيتها متوسطة الأجل لتعزيز هيكل رأس المال. ولدى أبو ظبي ميزانية قوية وقدرة على إصدار سندات دين كجزء من عملية إدارة الدين العام للإمارة وذلك كنتيجة لعقود من الإدارة المالية الحذرة والمتوازنة التي أدت إلى تطوير إستراتيجية السندات العالمية متوسطة الأجل. ومن أبرز مكونات الإستراتيجية الوصول إلى مصادر متنوعة للتمويل وفي ذات الوقت المحافظة على التصنيفات الائتمانية الحالية حيث تعد أبو ظبي الاقتصاد الوحيد الحاصل على تصنيف أي.أي في المنطقة، مما يرسخ مكانتها الائتمانية.

# أبو ظبي تلجأ إلى سوق الدين الدولية لتمويل العجز

وارتفع سعر خام برنت، الذي يجري تداوله بأكثر من 68 دولارا، لأكثر من ثلاثة أمثاله منذ انهيار الأسعار العام الماضي حين نزل سعر برنت إلى أقل من 20 دولارا للبرميل.

وبحسب نشرة الاكتتاب الأولية للطرح فمن المتوقع أن تسجل أبو ظبي عجزا في الميزانية في حدود 43 مليار درهم (11.7 مليار دولار) في العام الحالي مقابل 37.2 مليار درهم العام الماضي (10.1 مليارات دولار).

ولكن الميزانية تستند لافتراض أن سعر النفط في حدود 46 دولارا للبرميل مقابل نحو 50 دولارا للبرميل العام الماضي.

وذكرت النشرة أنه من المتوقع تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض بصفة أساسية. وتكرر إصدار أبو ظبي سندات دولارية في السنوات الأخيرة ولجات للسوق ثلاث مرات العام الماضي وجمعت 15 مليار دولار. ومع نهاية 2020 بلغت

العام الماضي، ولكن تعافي الطلب العالمي مع عودة النشاط الاقتصادي قلة من إحاح الاقتراض لأغراض الميزانية.

وتشكل الميزانية الاتحادية جزءا ضئيلا فحسب من إجمالي الإنفاق العام في الإمارات إذ لكل إمارة ميزانيتها على حدة. لكنها تعطي مؤشرا بشأن الخطط الرسمية لاقتصاد البلاد.

وقالت زينة رزق المدير التنفيذي للشركة التي تقصص إلى ما بين 50 و55 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية من سعر بين 70 و75 نقطة أساس فوق المعيار نفسه في وقت سابق من الثلاثاء.

وتبرز الوثيقة أن المديرين الرئيسيين المشتركين ومديري الدفاتر المشتركين في هذه العملية هم سيدي وبنيك أبو ظبي الأول وإتش.إس.بي.سي وجي.بي مورغان وستاندرد تشارترد. وتضربت دولة الإمارات بشدة من جائحة كوفيد - 19 وانهايار أسعار النفط

العام الماضي، ولكن تعافي الطلب العالمي مع عودة النشاط الاقتصادي قلة من إحاح الاقتراض لأغراض الميزانية.

وتشكل الميزانية الاتحادية جزءا ضئيلا فحسب من إجمالي الإنفاق العام في الإمارات إذ لكل إمارة ميزانيتها على حدة. لكنها تعطي مؤشرا بشأن الخطط الرسمية لاقتصاد البلاد.

وقالت زينة رزق المدير التنفيذي للشركة التي تقصص إلى ما بين 50 و55 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية من سعر بين 70 و75 نقطة أساس فوق المعيار نفسه في وقت سابق من الثلاثاء.

وتبرز الوثيقة أن المديرين الرئيسيين المشتركين ومديري الدفاتر المشتركين في هذه العملية هم سيدي وبنيك أبو ظبي الأول وإتش.إس.بي.سي وجي.بي مورغان وستاندرد تشارترد. وتضربت دولة الإمارات بشدة من جائحة كوفيد - 19 وانهايار أسعار النفط